

التعاون المالي الدولي: وجهات نظر لمحافظ بنك مركزي

إنه ليشرفني أن أدعى للمشاركة في هذا المنتدى المصرفي والمالي الأوروبي لعام 1996، كما أنه لمن دواعي سروري أن أكون حاضراً معكم هنا بصفتي أحد القائمين على بنك مركزي في منطقة الخليج. وأود أن أتوجه بالشكر لمنظمي هذا المنتدى، وبخاصة الدكتورة "كاريل موزيكار" (Karel Muzikar)، لإتاحتهم فرصة مناقشة بعض مجالات التعاون الدولي المنشود في مضممار مواجهة ما ينتظرنا من تحديات.

وعليّ أن أقر، بادئ ذي بدء، أن هذا الموضوع غاية في التعقيد، ولا يمكن تغطيته بالكامل من خلال كلمة واحدة كهذه. لذا، فإنني سوف أعمد إلى التركيز على عدّة مجالات توليها البنوك المركزية أهمية خاصة.

إن اللجنة الصينية القديمة، والتي تدعو على المرء بأن "يحيا في أزمنة مفعمة بالأحداث" قد خصّصت دون شك القائمين على البنوك المركزية. وأعند أنكم ستوافقونني هذا الرأي بعد أن أوضح لكم خلفية الحال الذي نجد أنفسنا فيه حالياً.

إننا في التسعينيات نتحرك بخطى متزايدة التسارع تجاه إقتصاد عالمي لا تقيده حدود الدول، وهذه عملية لا يمكن وقفها أو إكساس مسارها، وذلك لأن القوى الدافعة وراء عولمة الإقتصاد تعتبر قوى تتسم بالتعدد. فهي قوى تنطوي على الإنجازات التكنولوجية الهامة للسنوات العشر الماضية، وتحديث وتجديد السوق وتحريره من القيود، إضافة إلى الزيادات الشاسعة والهائلة في مجالات كل من التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، فضلاً عن الإرتقاء المستمر في مستويات التعليم والدخل، ولاسيما فيما درجنا على تسميته "العالم الثالث".

وأود عرض الوقائع التالية، إستناداً إلى البيانات المتاحة عن بعض هذه القوى الدافعة:

- كان المعدل السنوي لزيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي العالمي وفقاً لإحصاءات البنك الدولي 1.2%، وذلك عبر الفترة 1980 - 1991، وبلغ 4280 دولاراً أمريكياً في عام 1992.
- وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، لوحظ التوسع الملموس في قيمة صادرات السلع والخدمات على مستوى العالم، إذ أن متوسطها السنوي البالغ 2154 بليون دولار أمريكي خلال الفترة 1977 - 1986 قد إرتفع إلى 6183 بليون دولار في عام 1995، وهذا ما يمثل زيادة نسبتها 187%.
- وفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغت الزيادات المئوية السنوية لتغطية خدمات الإتصالات اللاسلكية، فيما يتعلق بدول إقتصادات الدخل المنخفضة والمتوسطة، 3.2% و 5.6% على التوالي خلال الفترة 1975 - 1990. وبذلك أصبحت هذه التغطية في عام 1990 نحو ستة خطوط رئيسية لكل ألف شخص في دول إقتصادات الدخل المنخفضة، مقابل 81 و 442 خطاً لدول إقتصادات الدخل المتوسطة والمرتفعة، على التوالي.

- فاق صافي التدفقات الرأسمالية السنوية للدول النامية ما قيمته 130 بليون دولار أمريكي خلال الفترة 1990-1994، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها 400%، مقارنة بقيمتها السنوية خلال الفترة 1983-1993. ويتبين من إحصاءات صندوق النقد الدولي أن غالبية هذه التدفقات الرأسمالية كانت موجهة إلى أسواق الأوراق المالية والاستثمارات الخارجية المباشرة.

ومن آثار هذه القوى المتفاعلة مساهماتها الملموسة في دفع مجال العمل المالي الوطني والدولي نحو مزيد من العولمة. ولن أتوقف هنا للتعقيب بالتفصيل على أسباب وآثار تلك القوى، غير أنني أود التركيز على أمور ثلاثة، نظراً لإرتباطها بالأسواق المالية العالمية، التي يزداد تحررها من الحدود الجغرافية بصورة مستمرة⁽¹⁾.

أولاً: إن التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا والاتصالات اللاسلكية قد وفرَّ للمستهلكين تشكيلة عريضة من الخدمات والمنتجات المالية. ولم يقتصر أثر ذلك على خفض كلفة هذه المنتجات وحسب، بل تخطاها إلى التسريع في عمليات السداد والتحويل عبر العالم. والأهم من ذلك، فقد أدت التكنولوجيا إلى تزايد سرعة إستجابة الأسواق المالية لما يطرأ من أحداث، محدثة بذلك زيادة هائلة في حجم المعاملات.

وثمة إحصاءات ملفتة للنظر تُعدُّ من المؤشرات الدالة على ذلك التوسع في الأنشطة المالية عبر العالم، نعرضها فيما يلي⁽²⁾:

- إزدادت القيمة الإجمالية للأصول الخارجية من الأوراق المالية لدى البنوك بما يوازي أربعة أضعافها ونصف الضعف منذ عام 1980، وشكلت في عام 1994 نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مقارنة بما نسبته 20% في عام 1980.
- إزدادت المعاملات الدولية في الأوراق المالية لغالبية الدول الصناعية خلال فترة الخمس عشرة سنة الماضية، وذلك من أقل من 10% إلى ما يزيد عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إرتفعت قيمة الإصدارات الدولية السنوية من السندات والأسهم إلى أربعة أضعافها خلال العقد الماضي، كما إزدادت الصفقات الرئيسية لمقايضات (Swaps) العملة وأسعار الفائدة إلى ما يُعادل

⁽¹⁾ في هذا الخصوص، أكد "تريشيه" (Trichet) محافظ بنك فرنسا المركزي في كلمته بمؤتمر طوكيو الذي عُقد في 23 أكتوبر عام 1995 بمناسبة مرور عشرة سنوات على إتفاقية بلازا، أن الإتجاه القوي نحو العولمة قد أدَّى إلى إستقلالية عدد من البنوك المركزية، وفي مقدمتها بنك فرنسا المركزي.

⁽²⁾ من كلمة "وليام ماكdone" (William McDonough) رئيس بنك الإحتياطي الفيدرالي بنيويورك عن "العولمة المالية ودور البنوك المركزية"، وذلك في الندوة الدولية التي عُقدت بتاريخ 19 يونيو عام 1995 بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيس بنك كوريا، في سيئول بكوريا الجنوبية.

خمسة أضعافها، وذلك خلال الأعوام الخمسة الممتدة من عام 1988 إلى عام 1993. كما تضاعف إجمالي الصرف الأجنبي عالمياً إلى ثلاثة مثيلاته، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1986 إلى عام 1992.

- وعلى مستوى نظام المدفوعات (Payment System) خلال الفترة من عام 1988 إلى عام 1993، فقد ازدادت قيمة تسويات الأوراق المالية من خلال "يوروكلير" (Euroclear) و "سيدل" (Cedel) إلى ستة أضعافها. كما أن حجم المدفوعات الخارجية الذي تمّ إنجازه بواسطة "سويفت" (Swift) قد ازداد بما نسبته 60%.

ثانياً: تتعدد مزايا العولمة المالية وتترامى أبعادها فيما يتعلق بالمشاركين في الأسواق المالية، وبالأداء الفعّال لهذه الأسواق. فقد أصبح بإمكان المشاركين في الأسواق المالية الاستفادة من كل فرص الإقراض والإقتراض وإدارة المخاطر، حيث غدت هذه الفرص متوافرة على أساس "الزمن الحقيقي" (Real Time Basis) في كل بقعة من بقاع العالم، ممّا يُمكن هؤلاء المشاركين من تنويع وموازنة مخاطرتهم بصورة أفضل.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية، فإنه من الواضح أن العولمة قد أدت إلى زيادة تنافسيتها وكفاءتها. فنجد أن المؤسسات المالية قادرة في زماننا هذا على إختيار البلد الذي تُقيم فيه أنشطتها، إعتدماً على عوامل الربحية والأمان الخاصة بالموقع الجغرافي.

وأخيراً، فإن تطور العولمة المالية على النحو السالف بيانه قد يبرز كتحديٍّ لمدى فاعلية البنوك المركزية في العالم. وعلى وجه التحديد، فإن تطبيق السياسات النقدية والإجراءات، مثل الإجراءات الرقابية سوف يزداد صعوبة مع إزدياد عولمة المؤسسات المالية، وسوف نشاهد المزيد من سياسات البنوك المركزية التي تُولي إعتباراً أكبر للتطورات الدولية في معرض إتخاذ قراراتها المتصلة بسياساتها المحلية.

ومن نتائج هذه التطورات أن الأزمات المالية لم يعد بالإمكان إحتوائها ضمن حدود الدولة الواحدة، فقد كانت لأحداث مثل أزمة العملة في المكسيك، وإنهيار "بنك بارينجز" (Barings) نداعيات تخطّت حدود الدولة الواحدة.

ويعد ما سبق ذا أهمية خاصة بشأن الدور الرقابي للبنوك المركزية. ونحتاج، والحال كذلك، إلى الإستعداد لمجابهة أية أخطار نظامية محتملة قد تنشأ عن التعامل في ذلك السوق العالمي. وفي رأينا أنه سيستمر كل من سقوط الحواجز، وتزايد المخاطر في أنظمة المدفوعات والتسويات الدولية، وذلك نتيجة لما هو حادث من التوسع الهائل في الأنشطة المالية العابرة لحدود الدول.

ويتضح، بناءً على ما سبق، أن أهمية التعاون المالي الدولي آخذة في الإزدياد، وأن ثمة عدّة مجالات بشأنه في حاجة إلى التحسين.

وقبل نقوض إتفاقية "بريتون وودز" (Bretton Woods)، وإنهيار "بنك هيرستات" (Bankhaus Herstatt) في أوائل السبعينيات، فإن التطور المالي الدولي كان يعني، للمصرفيين والقائمين على البنوك المركزية على حد سواء، تقديم المساعدة المالية للدولة المعنية عند وقوع الأزمات، كالمجاعات أو الصراعات المسلحة. وقد كانت العمليات المصرفية والمالية وقتذاك تتسم بالبساطة، إذ كانت تقتصر على بعض القروض والشيكات وما ندر من كتب الإعتماد، كل ذلك ضمن إطار نظام مريح من ثبات أسعار صرف العملات. كان ذلك هو العصر الذهبي، وهو، وإن كان عصراً رائعاً في حد ذاته، إلا أن البعض اعتبره ممل الوتيرة بعض الشيء. وقد أدّى نقوض معاهدة "بريتون وودز" وإنهيار "بنك هيرستات" إلى وضع حد لهذا العصر. وأودى ذلك بالعالم إلى معاشية مضمون اللعنة الصينية، إذ بدأ الزمان يصبح "مفعماً بالأحداث".

ومنذ ذلك الوقت، برزت العديد من الأمور الهامة التي تستحق إهتمام القائمين على البنوك المركزية. ومن هذه الأمور، على سبيل المثال: أزمات العملة، وإنهيارات أسواق الأسهم، والصدمات في أسعار السلع، وأخيراً وليس آخراً إنهيارات بعض البنوك. وعلى مدى العشرين سنة الماضية، فقد تمّ على نحو تدريجي إستقاء درس واحد من كل هذه التغيرات، ومن التحرر من القيود الحكومية، ومن وقوع الأزمات. ومفاد هذا الدرس أن كلاً منا يعتمد على الآخر اعتماداً وثيقاً. وبالتالي، فلا مناص من تعاون كل منا مع الآخر في المجالات المصرفية والمالية، وفي مجالات رسم السياسات.

ولعلني أتمكن من توضيح هذا الدرس بالتركيز على مجالات لها أهميتها لنا، وأعني القائمين على البنوك المركزية. وأهم هذه المجالات في نظري ما يتمثل منها في الرقابة ونظم المدفوعات والتسويات والاتصالات⁽³⁾. وهذه كلها مجالات غدت ذات أهمية خاصة مع تزايد العولمة.

وأود أن أبدأ بالرقابة. فبعد كل ما قيل وتحقّق في هذا الصدد، يظل هذا المجال عرضة لمزيد من النقض والتعقيب أو حتى الغضب، أكثر ممّا هو الحال بخصوص غيره. ويمكن القول إن مسيرة الرقابة عبر العشرين سنة الماضية تتسم بخيبة الأمل. أقول خيبة الأمل لأن نشأة "ميثاق بازل" (Basle Concordat) والتعديل الذي أجري عليه في عام 1983، والملحق الذي أضيف إليه في عام 1990، وإرساء "المعايير الدنيا" (Minimum Standards) في عام 1992، كانت كلها نتائج مباشرة لإخفاقات مصرفية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الميثاق - في صورته الحالية - في ضرورة فرض رقابة موحدة مناسبة على كل البنوك. ولطالما تكررت شكوى البنوك التجارية من تكلفة الإلتزام بالنظم وتطبيق الرقابة، إلا أنها مع ذلك قد أقرت بأن الرقابة الموحدة الفعّالة قد جادت عليها بالعديد من المزايا، ولاسيما القدرة على تقييم أفضل للمخاطر المالية، وتحقيق درجة أعلى من الإستقرار النظامية.

(3) أعطى رئيس بنك الإحتياطي الفيدرالي بنيويورك، "وليام ماكdone"، المشار إليه سابقاً، إهتماماً لمجالات السياسات المالية الموجهة نحو التعامل مع الأزمات المالية الدولية أو المشاكل الرئيسية للقطاع المالي. تُراجع في ذلك الصدد محاضراته بعنوان "التعاون الإقتصادي الدولي"، التي ألقاها في "جिल्دهول" (Guildhall) بلندن في 12 إبريل عام 1995.

فالرقابة الموحدة توفر مزايا واضحة لكل من المراقب والبنك، وذلك على النحو التالي: (4)

أولاً: أنه نتيجة للمطالبة بفرض الرقابة على مختلف أنشطة المجموعات المصرفية الدولية، فإن البنوك والمؤسسات المالية تصبح أقل قدرة على إخفاء مديونياتها الصعبة، وأنشطتها مرتفعة المخاطر، أو خسائرها في فروعها أو مراكزها المالية غير الخاضعة للرقابة. ومن ثم، فإن البنوك والمودعين على حد سواء، قد يزداد شعورهم بالإطمئنان إذا ما علموا أنه سواء كانت أنشطة إحدى المجموعات المصرفية قائمة في فرانكفورت أو في نيويورك، فإنه سيتم قياسها ورقابتها بطريقة موحدة.

ثانياً: أن المساواة في المتطلبات الرقابية تعني المساواة في العبء فيما يتعلق بتكاليف الرقابة. فعلى سبيل المثال، إذا كان رأس المال في فرانكفورت يعرف بالطريقة ذاتها التي يعرف بها في نيويورك، فإنه يندم السبب التنظيمي الذي قد يدفع البنك إلى إبقاء رأس المال في مركز مالي دون الآخر. إن التعريف الموحد لكل من رأس المال ومعايير الرقابة ينطويان أيضاً على مزايا واضحة للمراقب. إذ أنه سيكون مرتاحاً لكون أنشطة أي مجموعة مصرفية تصبح خاضعة - من جانب زملائه المراقبين - لمعايير الرقابة ذاتها التي يقوم بتطبيقها. ومن ثم يقل ما يكون لديه من أسباب تحول دون ولوج بنك أجنبي في السوق المحلية. ومن المتوقع أيضاً نتيجة لما سبق أن تتمتع البنوك بمزيد من حرية التحرك ضمن المراكز المصرفية الأجنبية، حيث أن المراقبين الأجانب يمكنهم الاعتماد على فاعلية الرقابة لدى المركز الرئيسي أو الشركة القابضة.

ثالثاً: أن الرقابة الفعالة تساهم في استقرار النظام المالي العالمي، إذ أنها تجعل البنوك أكثر قوة وقدرة على التعامل مع الصدمات. كما أنها تجعل المراقبين تؤول إليهم مسؤوليات أكثر وضوحاً، ويكونوا بالتالي أكثر قدرة على منع وقوع أزمة تشمل النظام بكامله في حال إنهيار بنك واحد ضمن هذا النظام. ولعل إنهيار "بنك بارينجز" يعرض مثلاً واضحاً لما سبق، إذ أن المعاملات الآجلة قد استمرت في العمل بفاعلية آنذاك، وذلك على الرغم من إنهيار أحد اللاعبين الرئيسيين.

وعلى الرغم من أن ما سبق يبدو مقبولاً من الناحية النظرية، إلا أن ثمة المزيد من العمل الذي ينبغي على المراقبين الإضطلاع به من الناحية العملية. ففيما يتعلق بالرقابة الموحدة، فإن ثمة بعض أنشطة البنوك التي إما لم تشملها الرقابة، أو التي لم تخضع للرقابة المناسبة. وإنني في هذا الخصوص أشير على وجه التحديد إلى الأنشطة المصرفية المتعلقة بالتعامل في أسواق كل من الأوراق المالية والصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وكلها أنشطة غير مدرجة ضمن ميزانيات البنوك.

(4) كانت الرقابة الموحدة والرقابة العالمية للأسواق العالمية من بين الموضوعات التي ناقشها "توماسو بادوشيوپا" (Tommaso Padoa-Schioppa)، نائب المدير العام لبنك إيطاليا المركزي، في كلمته عن "التعاون بين مراقبي البنوك ومراقبي الأسواق"، وذلك في المؤتمر السنوي العشرين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، والذي عُقد في باريس بتاريخ 12 يوليو عام 1995.

وتعد مشاكلنا المتعلقة بأنشطة التداول ذات وجهين: فهي، أولاً، غالباً ما تكون ناجمة عن عدم الإقضاء بوسيلة فعّالة من وسائل ترجيح رأس المال التي أفرزتها "إتفاقية بازل حول رأس المال" (Basle Capital Accord) في عام 1988. ومن ثمّ، فإن كلاً من المراقبين ونظرائهم على حد سواء، لم تتوفر لهم صورة متكاملة عن حجم المخاطر التي يجابهها البنك المعني من جراء بعض أنشطته المتخصصة. أمّا ثانياً، فإن مجموعة المعلومات المالية التقليدية التي تتضمن كلاً من الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر، تعتبر غير كافية لأن تعكس صورة فعلية عن حجم المخاطر التي تجابهها مؤسسة مالية معينة في التسعينيات، كما أنها لا توفر للمشركين في السوق إمكانية تقييم حجم المخاطر الإجمالية التي تجابهها مؤسساتهم المالية.

وتدل البيانات المنشورة من بنك التسويات الدولية (BIS) على أن الرصيد القائم لقيمة المشتقات المتداولة قد بلغ في نهاية عام 1994 نحو 8.8 تريليون دولار أمريكي. بينما بلغ، وقتذاك أيضاً، الرصيد القائم لقيمة المشتقات المتداولة في خارج السوق مبلغاً مشابهاً تقريباً. غير أنه، لم يتم التعرض لتعريف قيم المخاطر المرتبطة بهذه المنتجات، سواء من حيث التسمية أو التوصيف، إلا من خلال عدد محدود من الفقرات التطوعية، والواردة ضمن حواشي التقارير السنوية للعديد من البنوك.

ووفقاً لتقرير "بروميسيل" (Promisel Report) الصادر عن بنك التسويات الدولية، يمكن أن يؤدي عدم الشفافية في عرض البيانات، كما سبق الذكر، إلى إبتعاد البنوك عن التعامل مع المؤسسات التي تجابه مشاكل في أوقات الشدة. وفي الحالات القصوى، يمكن أن تؤدي الإشاعات وحدها إلى إنبهار البنوك مستقبلياً، وذلك ما لم تفرض متطلبات أكثر شمولية فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات، وما لم تطبق متطلبات رقابية أكثر صرامة على أنشطة التداول⁽⁵⁾.

وإنه ليسعدني أن أرى لجنة بازل تدفع باتجاه تبني المعايير التي تستخدم لأغراض كل من المعلومات المالية الخاصة بالرقابة وتلك المُعدة للنشر، في مضمار أنشطة تداول المشتقات. وأمل أن يكون من شأن التقرير الصادر في نوفمبر عام 1995 عن كل من لجنة بازل ومنظمة "الأيسكو" (IOSCO) (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية)، توفير معيار إرشادي خاص بالإفصاح عن البيانات، ويمكن تطبيقه مستقبلاً. كما أمل أن تسعى المصارف ذاتها، بما فيها مدققوها، إلى تحقيق المستوى الأعلى المطلوب من الشفافية في عرض البيانات، وذلك عملاً على تجنب تكرار ما حدث من فقدان للنقّة في بعض نظرائها في مستهل عام 1994، والذي أعقب الثقلبات في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

ولعلكم تتذكرون أنه في ذلك الوقت (أوائل عام 1994)، وفي ظل الظروف السائدة في الأسواق آنذاك، اضطر بعض مدراء أموال المراجعة (Hedge) إلى التصريح للصحافة بما تكبده من خسائر، وبقيمة

⁽⁵⁾ تحدث بالتفصيل "ألن جرينسبان" (Alan Greenspan)، رئيس نظام الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، عن قضايا تتعلق بقياس المخاطر والمخاطر المتعلقة بالنظم، وذلك في "المؤتمر البحثي لقياس المخاطر والمخاطر المتعلقة بالنظم" والذي عُقد في واشنطن بتاريخ 16 نوفمبر عام 1995.

المخاطر في حوافظهم، وأيضاً في ملاءتهم. ومماً لا شك فيه أن ما أتى في تصريحاتهم وقتذاك لم يكن ليعبث على الإرتياح. ونأمل أن يكون ذلك واعزاً كافياً لقيام السوق بإرساء معيار دولي لشفافية البيانات المتعلقة بعرض حجم المخاطر في البنود غير المدرجة في الميزانية.

كذلك، فإن متطلبات رأس المال، والمدخلة كتعديل على إتفاقية "بازل حول رأس المال" والمنشورة في شهر يناير من عام 1996، لجعلها تشمل مخاطر السوق، يتوجب أن تكمل متطلبات الشفافية الطوعية، وأن تعمل على وضع إطار عمل موحد يتخطى الحدود الجغرافية، ويشمل معايير كفاية رأس المال المتضمنة لمخاطر السوق، على أن يكون هذا الإطار قابلاً للتطبيق على مختلف البنوك النشطة دولياً. وإنني على قناعة مفادها أن إنهيار بنك "بارينجز" (Barings) لم يؤد فقط إلى توضيح مواطن القصور في المتطلبات الحالية الخاصة بالإفصاح عن البيانات، وتلك الخاصة بالرقابة على أنشطة التداول، بل بيّن كذلك أن أسواق المشتقات قد ازداد نشاطاً منذ بداية التسعينيات.

وترجع زيادة النشاط هذه، إلى التحسن الحادث في أنظمة المدفوعات والتسويات منذ نشر تقرير "المفالوسي ونويل" (Lamfallusy & Noel) بينك التسويات الدولية في عامي 1990 و 1993 على التوالي. وننقل من هنا إلى مناقشة أنظمة المدفوعات والتسويات، والتي لم تحظ من جانب مراقبي البنوك بقدر من العناية المماثلة لما حظيت به من جانب البنوك والمؤسسات الدولية التي تطبقها. ومع ذلك، ونظراً لتزايد حجم العمليات التي أنجزت من خلال هذه الأنظمة، فإنه يتعين التأكد من قيام هذه الأنظمة ذاتها على أساس سليم. ورغم كل الإعتبارات، فإنه من مصلحة البنوك أن تقلل من مستوى المخاطر المرتبطة بهذه الأنظمة.

وقد كان لتقرير "المفالوسي" السابق في إرساء الحد الأدنى من معايير لأنظمة المقاصة التي يمكن للبنوك المركزية تطبيقها لضمان إستقرار النظام المالي. وقد شاهدنا في هذا الصدد التغيرات الهيكلية في أنظمة المدفوعات والتسويات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص. كما إستمرت أنظمة المقاصة متعددة الأطراف، كذلك القائمة في سوق المعاملات المستقبلية، في العمل بكفاءة خلال أوقات الأزمات. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة الخاصة بمعاملات ما بين البنوك قد تمّ تحديثها والإرتقاء بكفاءتها، بسبب التوسع الهائل في حجم المدفوعات الدولية خلال الأعوام القليلة الماضية.

وقد درس تقرير "نويل" (Noel) طرق ووسائل الحد من المخاطر وزيادة فاعلية عمليات التسوية التي تتم فيما بين البنوك عبر الحدود الجغرافية للدول. ومع ذلك، يظل هناك الكثير الذي يتعين إنجازه في هذا المجال، ولعل ذلك مرده أساساً إلى كون المخاطر المتعلقة بمدة إتمام التسوية ستظل من السمات الثابتة التي لن تتبدل، ما لم تتوفر للبنوك قدرة التسوية الآنية على مدار الساعة. وقد أشار مؤخراً "بريان كوين" (Brian Quinn) من بنك إنجلترا⁽⁶⁾، إلى أهمية إيجاد معايير دولية مشتركة يكون الإلتزام بحدودها الدنيا أمراً مفروضاً في

(6) ضمن كلمته عن "دور الرقابة والتنسيق الدولي"، الملقاة في ندوة "تقليل المخاطر في أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسويات"، والتي عُقدت في نيويورك بتاريخ 25 يناير عام 1996.

أنظمة المدفوعات والتسويات المطبقة من جانب المؤسسات النشطة دولياً. وسوف يعتبر ذلك امتداداً منطقياً لمعايير الحدود الدنيا المقترحة في تقرير "المفالوسي" بخصوص أنظمة المقاصصة.

وتحتاج البنوك المركزية في البلدان النامية، أو في بلدان الإقتصادات الناشئة، إلى مراقبة أنظمة المقاصصة والمدفوعات والتسويات، وذلك من خلال مقارنتها بمعايير الحدود الدنيا المقترحة في تقرير "المفالوسي"، وكلما دعت حاجة تلك البنوك إلى قيامها بالإتصال بغيرها من البنوك المركزية قبل وضع أنظمة عابرة الحدود، أو متعددة العملات. وتعد مثل هذه الإتصالات فيما بين البنوك المركزية من الأمور الحيوية، بإعتبار أن هذه البنوك هي المقترض الأخير، وأنه من المقدر لها - بالتالي - أن تلعب دوراً في معالجة أي فشل في أنظمة المدفوعات والتسويات.

وقد أشار "هانز تيتيمير" (Hans Tietmeyer)، محافظ "البوندزبانك" (Bundesbank) الألماني، ورئيس لجنة محافظي البنوك المركزية في مجموعة الدول العشر ببنك التسويات الدولية، في شهر يناير من عام 1996، أن اللجنة إعتمدت إستراتيجية وضعتها اللجنة الخاصة بأنظمة المدفوعات والتسويات، وذلك بهدف تجنب المخاطر المحتملة في مجال التسويات في سوق الصرف الأجنبي، أو الحد من حدوث تلك المخاطر. وإني على ثقة بأن القائمين على شؤون البنوك المركزية يرحبون بمثل هذه الإستراتيجية، ولاسيما في ضوء إستمرار مجموعة الدول العشر في مراقبة تنفيذها على مدى العامين القادمين.

ولنتنقل الآن في حديثنا إلى المجال الثالث، وهو المتعلق بالإتصالات فيما بين المراقبين. فبدون إتصال لا يقوم للتعاون قائمة، ولعل أكثر ما يلاحظ من ظواهر عند إنهيار البنوك هو غياب الإنفتاح والإتصال فيما بين المراقبين أنفسهم حول بعض الجوانب المحددة. وثمة العديد من الأسباب المؤدية إلى غياب الإتصال على هذا النحو، وتعد القيود التي تفرضها سرية المعلومات أحد هذه الأسباب. ففي العديد من الدول يجد المراقب المصرفي نفسه مقيداً من الناحية القانونية في مناقشته لما يسترعي إنتباهه من أمور البنوك مع أي طرف ثالث. ويجري حالياً إصلاح هذا الوضع بصورة تدريجية من خلال إجراءات تشريعية وغيرها، وهذا ما سوف أنطرق إليه بعد قليل. وقد أشار آخرون إلى أنه نظراً للضغوط التنافسية فيما بين المراكز المالية، فإن المراقب ينظر بتوجس إلى المراقبين الآخرين فيما يتعلق بالحاجة إلى المعلومات التي عادة ما يحتاجها المراقب لأغراض القيام بمهام الرقابة الموحدة على نحو حصيف.

ومع ذلك، فإنني أعتقد أن السبب الحقيقي وراء عدم قيام المراقبين بالإتصال الفعّال فيما بينهم، لهو أبسط ممّا ذكر آنفاً. ذلك أن السبب يعود إلى أنه لم تكن لديهم في الماضي أي حاجة إلى مثل هذا الإتصال. فقد كانت المشكلة المصرفية ينظر إليها على أنها مشكلة محلية الطابع، خالية من أية تداعيات أخرى، فالأنشطة الخارجة عن نطاق حدود الدولة كانت غير مدركة، وغائبة عن ذهن في آن واحد. فإن ألمّت مشكلة بأحد الفروع الأجنبية للبنك، أعتبر الأمر مشكلة محلية لا تأثير لها في المركز الرئيسي. إلا أن النتائج التي تكشف عنها تجربة الأعوام القليلة الماضية، أوضحت أن المراقبين في حاجة إلى الإتصال ببعضهم البعض بشكل دارج وليس بصفة إستثنائية فقط، وذلك نظراً للزيادة المطّردة في الأنشطة عالية المخاطر، التي تنفذ بعيداً عن القواعد المحلية للبنوك.

وأعتقد أن البنوك المركزية قد وعت فائدة العمل المشترك في وقت أزمة العملات، إلا أن هذا الوعي لا ينطبق بحذافيره على الرقابة المصرفية. ومع ذلك فإن هذه الأمور آخذة في التغير، فقد بدأ المراقبون في صياغة التدابير الخاصة بتبادل المعلومات من خلال وضع مذكرات للتفاهم، أو تشريعات مشتركة، مثل القرار الثاني الخاص بالرقابة الموحدة في دول الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يكون لهذا التعاون فوائده الهامة للبنوك، وذلك من خلال منع الإزدواجية غير المبررة في مجال وضع التقارير من جانب، وضمان التحديد الواضح للمهام الرقابية فيما بين المراقبين، من جانب آخر.

لقد شكّلت لجنة بازل القوة الدافعة الرئيسية وراء فتح خطوط إتصال فيما بين المراقبين المصرفيين أنفسهم، وأيضاً فيما بينهم وبين سواهم من المراقبين الماليين الآخرين، مثل مراقبي الأوراق المالية أو التأمين، إذ أن عوامل التحرر من القيود التنظيمية قد قلّلت من حدة الخطوط الفاصلة فيما بين البنوك وسواها من المؤسسات المالية.

وإنني أتوقع حدوث مزيد من تنامي أهمية المنظمات التي تتخطى أعمالها حدود الدولة الواحدة، وذلك في ظل ما نشاهده من تضائل إقتصار البنوك، وأنظمة المدفوعات، والعملات، على دول منفردة. إلا أنه قد تجابهنا في ذلك مشكلة متكررة الحدوث، وهي المتمثلة في الوعي بالقومية والمصلحة الذاتية. وهي مشكلة من شأنها إعاقة مسار تطور الرقابة في تخطيها للحدود الوطنية للدول، سعياً إلى إدراك مصاف عالمي. وأعتقد أن مشكلة المصلحة الذاتية هذه، والتي كثيراً ما يكون دافعها سياسياً، قد إزدادت أهميتها تدريجياً، في الوقت الذي تبدو فيه الحواجز التجارية والقومية الأخرى آخذة في الإنهيار، وهذا ما يدعو فعلاً إلى السخرية.

وبينما نجد أن المعاملات الدولية المتبادلة فيما بين البنوك في مجموعة الدول العشر قد إزدادت إلى أربعة أضعافها لتصل إلي أكثر من 5.7 تريليون دولار أمريكي منذ عام 1983، فقد حدث إنخفاض مواز في عدد الموظفين لدى البنوك. ذلك أن التطورات التقنية قد أدت إلى "مكنة" الكثير من الأعمال الأساسية. كما أدّى الحد من تعدد الوسطاء إلى إنكماش عدد البنوك والفروع. وقد أثار ذلك المطالبة بتطبيق إجراءات حمائية في بعض الدول، عملاً على منع البنوك الأجنبية من التمتع بميزة إنشاء فروع محلية لها في تلك الدول، أو إستحواذها على النصيب الأكبر في ملكية بنوك محلية. وربما تتأكد فاعلية هذه المطالبات الحمائية، على المدى القصير، في الإبقاء على بعض الوظائف، أو في ضمان وجود قطاع مصرفي محلي مطوّع للإمتثال لما تقتضيه السياسة النقدية.

إلا أن مثل هذه الإجراءات الحمائية عادة ما تؤدي، على المدى البعيد، إلى نقيض ما خُطّطَ بشأنها من نتائج. فالبنوك التي تحميها مثل هذه الحواجز لا يعثرها التطوير، كما يمكن أن ينتهي الأمر بالدولة إلى حالة من العزلة، وإلى فقدانها لرؤوس الأموال بسبب تركّز الأنشطة المصرفية والمالية في مراكز أقلّ تقييداً لدخول رؤوس الأموال، وأقل صرامة فيما تطبقه من ضوابط بشأن تحركات هذه الأموال.

وإنني إذ أقترّب من إختتام ملاحظاتي، يبقى عليّ أن أتعامل مع سؤالٍ مُحيرٍ يدور فحواه حول ما يستطيع المجتمع الدولي أن يقدمه ليحني كل ثمار المزايا المترتبة على المسيرة التوسعية للعولمة المالية. ويُسمى الإقتصاديون هذا النوع من القضايا "الإقتصاد المعياري" (Normative Economics)، أي "ما ينبغي إنجازه"،

وذلك مقابل "الإقتصاد الموجب" (Positive Economics) الذي يُعنى بدراسة الوقائع القائمة. ومثل هذه القضية يمكن أن تكون لها دلالات مختلفة باختلاف القائمين على البنوك المركزية. ولعل في ذلك ما يفسر سبب الاختلاف في الرأي فيما بين هؤلاء المهتمين بقيام تعاون أعمق ومستمر بين البنوك المركزية بخصوص الإطار المؤسسي الملائم الذي يمكن من خلاله تعريف التعاون الدولي، ودراسته، وتنفيذه، ومراقبته.

وأعتقد أن الكثير منا يرى أنه يتعين على النظام المالي الدولي في المرحلة الحالية، التركيز أولاً على الجهود المطلوبة لحل المشاكل المالية التي طالما شكّلت حجرة عثرة على درب تعاون البنوك المركزية مع بعضها خلال الأعوام القليلة الماضية. وعلى الرغم من وجود أسباب قوية لإعطاء الأولوية لإطار مؤسسي جديد، فإنني مع الذين يؤيدون البناء على ما أنجزناه حتى الآن، والتوسع فيه ⁽⁷⁾. ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك التقدم الهائل الذي حقّقه المؤسسات المالية الدولية القائمة حالياً، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (الأيوسكو).

وإسمحو لي أيها الأخوة أن أطرح بعض الإقتراحات المحددة، التي من شأنها تعزيز الوضع الحالي:

أولاً: أن ثمة حاجة لدى البنوك المركزية في العالم لإعادة النظر في أسلوب معالجتها للمشاكل المالية. فعلى سبيل المثال، سيتعين تطوير الرقابة الوطنية وفقاً لأسس دولية. فمن السهل حالياً على البنوك توجيه أنشطتها المالية نحو الدول النامية، حيث أن معايير الرقابة فيها تعتبر أقل صرامة. وبخصوص بنك الكويت المركزي، فقد قام البنك بإصدار تعليمات إلى جميع البنوك الكويتية، إعتباراً من شهر ديسمبر عام 1992، لتلتزم باتفاقية بازل الخاصة برأس المال، ولتحتفظ بنسبة 8% كحد أدنى لنسبة الأصول الخطرة. كما صدرت في نوفمبر عام 1993 قواعد أكثر تشدداً بخصوص تركّز الإئتمان. وتتفق هذه القواعد وغيرها من السياسات الرقابية الأخرى، بصورة وثيقة، مع إتفاقية لجنة بازل لكفاية رأس المال الصادرة في عام 1991.

ثانياً: أن المدققين في حاجة إلى وضع معايير عالمية للمشتقات، حتى يتسنى تقييم المؤسسات المالية على أساس موحد. وقد فُرض على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية إعتباراً من نهاية عام 1992، ونوصي الآخرين بإتباع هذا الإجراء.

ثالثاً: أنه يتعين إعتداد تعاريف مشتركة بخصوص الإحصاءات الدورية الوطنية، إضافة إلى إستخدام نماذج موحّدة، وذلك عملاً على إضفاء شفافية أكبر على المعلومات المنشورة،

⁽⁷⁾ من كلمة "بيرني فرازر" (Bernie Fraser) محافظ بنك أستراليا المركزي، عن "تعاون البنوك المركزية في المنطقة الآسيوية"، وذلك في المؤتمر الرابع والعشرين للإقتصاديين، والذي عُقد في "أديليد" (Adelaide) بتاريخ 25 سبتمبر عام 1995، حيث أشار إلى أن ثمة مايرر المطالبة بإنشاء مؤسسة جديدة لتعزيز التعاون فيما بين البنوك المركزية بالمنطقة، ولا نعني بذلك إنشاء بنك مركزي إقليمي.

وتسهيل تبادلها، مع إيجاد التوافق بين القواعد المعمول بها على الصعيد الوطني. وبإتباع ما سبق، فإنه في حال وجود إنذارات مكررة بنشوء تطورات أو أزمات مالية رئيسية في أي بقعة من بقاع العالم، يكون من السهل وضع خطط فعّالة للطوارئ لأغراض التعامل مع المشكلة.

إننا على دراية بأن الحاجة إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات، على النحو السالف بيانه، ستثير مسألة الإخلال بسرية المعلومات المصرفية، وهذه مسألة تعتبر أساسية الأهمية في بناء الثقة في العمل المصرفي، وفي خلق بيئة مصرفية مستقرة. لذا، يتعين إعادة النظر في التشريعات التي تعيق تبادل المعلومات، عملاً على تهيئة تعاون أكبر فيما بين المؤسسات المالية، على نطاق عالمي.

رابعاً: أنه من المعلوم تماماً أن مجموعة الدول العشر تجمعها في بازل لقاءات من أجل تنسيق السياسات فيما بينها. ومع تطور كل من العمليات المصرفية العالمية، والمسؤولية الجماعية لضمان سلامة وإستقرار النظام المالي الدولي، تزداد أهمية إشراك الدول من خارج مجموعة الدول العشر في عملية صنع القرار بصورة معينة. ومن أجل تمكين هذه الدول من التعاون التام، فإنه يتعين إشراكها في ما يتخذ من قرارات. وبدون تعاون تلك الدول، فإنه سيصبح من السهل الإلتفاف حول أية قواعد يتم وضعها.

وتُمثل هذه الدعوة لتوسعة أفق المشاركة موضوعاً ذا أهمية خاصة للبنوك المركزية والسلطات النقدية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن "أسلوب ترجيح المخاطر الخاصة بالدول"، والذي تبنته لجنة بازل، وينطوي على تصنيف الدول تحت مجموعتين، بحيث تشتمل المجموعة الأولى على الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" (OECD)، إضافة إلى أي دولة عقدت إتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي، بينما تشتمل المجموعة الثانية على باقي دول العالم.

ولا أنوي هنا التطرق إلى ما يؤيد أو ما يدحض طريقة تقسيم تلك الدول، بل أود طرحها كمثال للمهام التي قد تتطلب بلوغ التعاون الدولي إلى أرضية عمل مشتركة. والواقع أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قدّمت إقتراحاً لتكوين مجموعة عمل تتكون من ممثلين لمجموعات إقتصادية إقليمية رئيسية من مختلف بقاع العالم، وذلك للعمل مع لجنة بازل بشأن تعديل الأسلوب المتبع في ترجيح مخاطر التحويل الخاصة بالدول، ولترفع مجموعة العمل هذه نتائج أعمالها إلى مؤتمر خاص. كما كان هناك إقتراح بأن تبدأ مجموعة العمل هذه، وضمن إطار أسلوب للتعاون الدولي الشامل، في مناقشة هذا الموضوع، إنطلاقاً من الحقائق التالية: حجم حصة الدولة، وشريحة الإحتياطي لها لدى صندوق النقد الدولي، والمركز المالي العام للدولة لدى الصندوق، والمركز الإجمالي للدولة في حسابات حقوق السحب الخاصة، وكذلك المركز المالي العام للدولة وإمكاناتها الإقتصادية.

وإنني على يقين بأن ثمة مناقشات ثنائية جارية بالفعل، إلا أنه تظل هناك حاجة متنامية لتوسعة دائرة الممثلين المشاركين في المناقشات، حتى لا يقتصر الأمر على تشكيل سياسة مشتركة وحسب، بل يمتد إلى تحقيق قبولها من سائر الأطراف.

وختاماً، آمل أن يعزز هذا المنتدى من تحقيق مبتغانا بشأن المزيد من الحوارات الدولية في مضمار التعاون فيما بين صانعي السياسات والمشاركين في الأسواق المالية. وكما نرى، فإنه مازال يتعين علينا إنجاز الكثير خلال هذه "الأزمة المفعمة بالأحداث" في هذا العقد.
